الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الدائرة الجهوية بسوسة

تقرير الرقابة المالية على بلدية الوسلاتية

(تصرّف سنة 2019)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية الوسلاتية في12مارس 1957 وهي إحدى بلديات ولاية القيروان وتبلغ مساحتها حوالي 760 كم². وبلغ عدد سكانها 10.063ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، و27530 ساكن حسب التقديرات السكانية لسنة 2018 الصادرة عن الإدارة الجهوية للمعهد الوطني للإحصاء بالقيروان. كما بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية بمنطقة الوسلاتية 1188 مؤسسة حسب بيانات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2019.

وتقع البلدية بالوسط الغربي للجمهورية التونسية، يحدها شمال الحدود الجنوبية لولاية زغوان وشرقا حدود معتمدية السبيخة وغربا الحدود الشرقية لولاية سليانة وجنوبا حدود معتمديات كل من الشبيكة وحفوز والعلا.

وقد تمّ تحوير الحدود الترابية لبلدية الوسلاتية وضبط المناطق التابعة لها والبالغة 9 مناطق بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 والمتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات.

وتولّى تسيير البلدية خلال سنة 2019 رئيس ومجلس بلدي منتخبين يضم 24 نائبا بلديا كما يثبته محضر جلسة تنصيب المجلس البلدي بتاريخ 25 جوان 2018.

وبلغ عدد أعوان البلدية 41 عونا منهم 26 من سلك العملة في إطار هيكلة عامة متكونة من كتابة عامة و9 مصالح فضلا عن قسم الحالة المدنية ومكتب الضبط المركزي.

وبلغ معدل الموارد السنوية خلال فترة 2017-2019 مل يعادل مبلغ 2.605 أ.د في حين بلغ معدل النفقات خلال نفس الفترة ر 1.724 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 233 وعدد 235 بتاريخ 2 نوفمبر 2020، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت محكمة المحاسبات النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2019 للتأكّد بدرجة معقولة من إحكام إعداد

الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت المحكمة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة المحكمة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات". وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2018-2019.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

طبقا لأحكام الفصل13 (جديد) من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، تم عرض مشروع ميزانية البلدية على مداولة المجلس في دورته العاديّة الثالثة لسنة 2018 المنعقدة بتاريخ 30 أوت 2018.

وعملا بمقتضيات الفصول 16 و33 و34 من القانون سالف الذكر تمّت المصادقة على ميزانية البلدية من قبل والي القيروان بتاريخ 28 ديسمبر 2018.

وقد تمّت مقارنة عمليات التنقيح وتحويل الاعتمادات داخل الميزانية مع محتوى قرارات التنقيح وقرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة الإجراءات والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقا لأحكام الفصول 13 و25 و27 و28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

وتمّ عرض الحساب المالي لسنة 2019 على مجلس بلدية الوسلاتية خلال دورة استثنائية لسنة 2020 والمنعقدة بتاريخ 29 ماي 2020 قبل أن يتمّ عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 26 جوان 2020. وتمّ إيداع الحساب المالي لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 2 أكتوبر 2020.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أنّ عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2019 لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2019 (أ.د)

العنوان		الصنف	المقابيض	المصاريف
العنوان الأول			**2 189 265**	
		المداخيل الجبائية الإعتيادية	801 308	
	1	المعاليم على العقارات والأنشطة	275 471	
	2	مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	458 531	
	3	معاليم الرخص وإسداء خدمات	67 305	
		المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	1 387 957	
	5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	629 602	
	6	المداخيل المالية الاعتيادية	758 355	
العنوان الثاني			**1 163 506**	
		الموارد الذاتية المخصصة للتنمية	1 162 440	
	7	منح التجهيز	842 442	
	8	مدخرات وموارد مختلفة	319 997	
	9	موارد الاقتراض الداخلي	942	
	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	122	
العنوان الأول				**1 522 172**
		نفقات التصرف		1 480 919
	1	التأجير العمومي		760 140
	2	وسائل المصالح		547 401
	3	التدخل العمومي		173 377
	5	فوائد الدين المحلي		41 252
العنوان الثاني				**416 983**
		نفقات التنمية		336 289
	6	الإستثمارات المباشرة		336 289
	10	تسديد أصل الدين		80 694
	11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة		0
المجموع			**3 352 772**	**1 939 155**
الفائض			**1 413 617**	

تحليل موارد بلدية الوسلاتية ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2019

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية الوسلاتية بعنوان تصرف سنة 2019 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 1.413 أ.د تم تحويله بنسبة 100% إلى المال الاحتياطي في غياب مشاريع مموّلة بواسطة الاعتمادات المحالة.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة للميزانية أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2019 ارتفاعا بحوالي 615 أ.د مقارنة بسنة 2018 وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2018-2019 نسبته 77 %.

وسجّلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة إلى العنوان الأوّل خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ارتفاعا بقيمة 158 أ.د أي بنسبة تطور بحوالي 31 %.

وعرفت جملة موارد البلديّة بعنوان سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ارتفاعا بقيمة 449 أ.د أي بنسبة نموّ بحوالي 44 %. ويعود ارتفاع الموارد أساسا إلى التطوّر المزدوج الذي شهدته كلّ من موارد العنوان الأول وموارد العنوان الثاني، اذ سجلت موارد العنوان الأوّل تطوّرا خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بحوالي 439 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 25 % خلال الفترة 2018-2019، وشهدت موارد العنوان الثاني سنة 2019 ارتفاعا بقيمة 588 أ.د مقارنة بسنة 2018 أي بنسبة تطور تساوي 101 %.

أما نفقات الميزانيّة، فقد شهدت تطورا بقيمة 409 أ.د خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وبنسبة تطوّر سنوي يساوي 26 %. اذ سجلت نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ارتفاعا نسبيا بما قيمته 280 أ.د أي بنسبة 23 %، في المقابل شهدت نفقات العنوان الثاني خلال سنة 2019 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2018 بما قيمته 129 أ.د وبسبة تطور قدرها 45 %.

الموارد

بلغت جملة موارد بلدية الوسلاتية خلال سنة 2019 مجموع 3.352أ.د وهي تتكون في حدود 65 % من الموارد الاعتيادية و35 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتياديّة للبلدية خلال سنة 2019 ما جملته 2.189 أ.د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 36 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 64 %.

وسجلت الموارد الجبائيّة الاعتياديّة لبلديّة الوسلاتية تراجعا طفيفا بنسبة 1- %حيث انخفضت من 810أ.د سنة 2018 إلى 801 أ.د سنة 2019 ونتج هذه التراجع أساسا عن تقهقر مداخيل المعاليم على العقارات والأنشطة بقيمة 13 أ.د مقارنة بسنة 2018.

وتمثل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 458 أ.د في سنة 2019 أيّ ما يمثّل 57 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. وتحُلّ في المراتب الموالية المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة (275 أ.د) تليها مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم في مقابل إسداء خدمات (67 أ.د) أيّ ما يمثّل تباعا 34 % و9%.

أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 33أ.د و3 أ.د أي ما يمثّل تباعا حوالي 2 % و0.4 % من هذه المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وتتوزّع المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بين المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود نسبة 54 % ومداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة في حدود نسبة 46 %.

وتطوّرت المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة من 939 أ.د سنة 2018 إلى 1.358 أ.د سنة 2019 مسجّلة ارتفاعا ملحوظا بقيمة 448 أ.د أي بنسبة تطوّر تساوي 48 %. ويفسّر ذلك أساسا بارتفاع مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية بنسبة فاقت 100 % (572 أ.د) مقارنة بسنة 2018، متأتّية من مداخيل لبيوعات مقاسم عقارية راجعة بالملكية للبلدية.

أمّا موارد العنوان الثاني فقد تضاعفت سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 1.163 أ.د أي بنسبة نمو بحوالي 101 %. ويفسّر ذلك بتطور موارد البلدية الذاتية والمخصصة للتنمية بما قدره 587 أ.د والتي تعتبر المورد الأساسي لنفقات التنمية (99%) مع تسجيل تراجع طفيف لموارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 2أ.د .

النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية الوسلاتية 1.939 أ.د سنة 2019 وتتكون في حدود 78% من نفقات العنوان الأول وفي حدود 22% من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت نفقات العنوان الأول 1.522 أ.د سنة 2019 محققة تطورا بقيمة 280 أ.د مقارنة بسنة 2018 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 23 %. وتستأثر نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح بالقسط الأكبر من المصاريف البلدية ومن مجموع نفقات العنوان الأول بما قيمته 1.307 أ.د أي بنسبة على التوالي 67 % و85 %.

كما عرفت كل من نفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي نموا بقيمة 82 أ.د و84 أ.د تباعا مقارنة بسنة 2018 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي على التوالي 18 % و95 % خلال نفس الفترة.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت حوالي 417 أ.د سنة 2019 وتتوزع بين مصاريف الاستثمارات المباشرة بنحو336 أ.د أي 80 %من نفقات هذا العنوان ونفقات تسديد أصل الدين بقيمة 80 أ.د وبنسبة 20%.

وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة لنفقات العنوان الثاني زيادة بنسبة 64% مقارنة بسنة 2018 وتمثل نسبة60 % من اجمالي الاعتمادات المرصودة للتنمية
لسنة 2019.

القدرات المالية

قامت البلدية خلال سنة 2019 بتسديد متخلدات تتعلق بسنة 2018 وما سبقها بلغت قيمتها الإجمالية 15 أ.د تهمّ 86 % منها خلاص متخلّدات تجاه مؤسسات عموميّة، تمثلت خاصة في ديون لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بقيمة 9 أ.د وديون تجاه مؤسسات عمومية أخرى بقيمة 6 أ.د.

أمّا سنة 2019 فقد بلغت ديون البلدية حوالي 20أ.د جلّها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وباعتبار حجم الديون بعنوان سنة 2019، بلغ مؤشّر مديونيّة البلدية تجاه المؤسسات العمومية والخاصة (جملة الديون / جملة موارد العنوان الأول) قرابة 10 %. وفي المقابل قدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المرصودة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 6.3 %.

كما تولت بلدية الوسلاتية تأدية نفقات خلال سنة 2019 تعلّقت بديون راجعة لسنة 2018 وما قبلها. وفي هذا المجال بلغت مخلفات الديون المنزلة بالفقرة عدد 80 من الفصل 02.201 المدرج بالعنوان الأول ما قدره 37. أ.د. وترتب عن ذلك تثقيل ميزانية السنة المذكورة بديون راجعة للسنوات التي سبقتها إضافة إلى التأخير في خلاص المزودين وعدم دفع مستحقاتهم في الآجال القانونية .

وبلغت نفقات التأجير للبلدية بعنوان سنة 2019 نسبة 34 % من موارد العنوان الأول محققة بذلك معدلا أدنى من السقف المضبوط بمجلة الجماعات المحلية والمحددة بنسبة 50 %.

وبمقارنة حجم الادخار الخام للبلدية (جملة موارد العنوان الأول المحققة – جملة نفقات العنوان الأول المحققة) البالغ 667 أ.د بحجم الديون المستوجبة لسنة 2019، يتّضح أنّ مديونية بلدية الوسلاتية مقبولة وقابلة للتسوية بالاعتماد على قدراتها المالية المتاحة.

ومن جهة أخرى، شهد مؤشر الاستقلالية المالية (جملة الموارد الذاتية / جملة موارد العنوان الأول) ببلدية الوسلاتية تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2018حيث بلغت نسبته 65 % خلال سنة 2019 مقابل 50 % خلال سنة 2018. ويعود ذلك لتحصيل موارد متأتية من معلوم بيع العقارات بقيمة 587أ.د

أمّا مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأوّل - نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأوّل) ببلدية الوسلاتية لسنة 2019، فقد بلغ 50 % مع تسجيل تحسّن طفيف مقارنة بسنة 2018 حيث بلغ المؤشر المذكور خلالها 48%.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا: تعبئة الموارد

تقدير الموارد

بلغت نسبة الموارد الجملية المحققة ببلدية الوسلاتية مقارنة بالتقديرات النهائية (دون اعتبار التنقيحات) ما نسبته 184 %. في حين بلغت هذه النسبة 76 % باعتبار مجموع الثقيلات لسنة 2019.

وتراوحت نسب الإنجازات مقارنة بالتقديرات بخصوص موارد العنوان الأول بين 113% بالنسبة الى المداخيل الجبائية الاعتيادية و150 % بالنسبة إلى المداخيل أملاك البلدية الاعتيادية. أما بخصوص موارد العنوان الثاني فقد بلغت نسبة الإنجاز قرابة 603 %.

إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2019 حيث تضمن 2609 مسكنا بمبلغ جملي قدره حوالي 97 أ.د، بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 2643 مسكنا وبالتالي فإنّ قرابة 34 مسكنا لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة. ويعود ذلك حسب رد البلدية إلى نفص في الرصيد البشري للبلدية المؤهل للقيام بعمليات الإحصاء.

كما لوحظ أن القباضة المالية بالوسلاتية تتولى تسجيل عمليات قبض المعلوم على العقارات المبنية بمقتضى أذون استخلاص وقتية بسبب عدم وجود الفصول المعنية بجدول تحصيل المعلوم المذكور مباشرة ضمن الاستخلاصات عن طريق أذون نهائية، ودون أن تتولى البلدية إعداد قائمات شهرية بشأن تلك الفصول وإحالتها لأمانة المال لتثقيلها على سبيل التسوية عملا بمقتضيات الفصل 266 من مجلة المحاسبة العمومية. ومن شأن ذلك ألاّ يسمح بتكريس شفافية العمليات المحاسبية وأن يؤثر على صحة التثقيلات وصحة بقايا الاستخلاص بعنوان السنة المالية المعنية.

وقد برّرت البلدية ذلك إلى عدم ربط بلدية بالمنظومة القباضة المالية بالوسلاتية. وتعهدت البلدية في ردها بأن يتم الحرص مستقبلا على إعداد القائمات الشهرية بشأن المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية عن طريق أذون وقتية وإحالتها لأمانة المال في الابان لإتمام إجراءات التثقيل.

توجيه الإعلامات

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبيّن ضعف تبليغ الاعلامات حيث أنّه من جملة 2551 فصلا مثقلا بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة إلا أنه لم يتم توجيه سوى 1476 إعلاما للمطالبين بالأداء خلال سنة 2019. ويعود ضعف تبليغ الإعلامات حسب رد البلدية إلى النقص الحاصل في الأعوان.

مواصلة اجراءات الاستخلاص

خلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبيّن أنه لم يتم تبليغ أيّ سند تنفيذي من المطالبين بمعلوم العقارات المبنية والغير مبنية.

ومع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 198 أ.د في موفّى سنة 2018، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 263 أ.د في سنة 2019. و قد تمّ استخلاص 37 أ.د أي ما نسبته 14 % مقابل حوالي 11 % سنة 2018.

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات قرابة 66 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية بقيمة 63 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية في حدود 3 أ.د.

وارتفعت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية من 9 % خلال سنة 2018 إلى 13 % سنة 2019. أما بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية فقد تراجعت نسبة استخلاصه إلى 3 % في سنة 2019 مقابل 26 % خلال سنة 2018.

المعاليم /المداخيل	المبالغ الواجب استخلاصها (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	247	33	13	214
المعلوم على الأراضي غير المبنية	16	3	18	12

وبخصوص المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك البلدية (ودون احتساب المداخيل الاستثنائية المتأتية من التفويت بالبيع لمقاسم عقارية راجعة بالملكية للبلدية وقدرها 587 أ.د) فقد تراجعت نسبة استخلاصها إلى 5 % سنة 2019 مقابل نسبة 8 % سنة 2018، حيث ارتفعت الثقيلات النهائية لهذا الصنف إلى 847 أ.د منها 701 أ.د تتعلق بفصول مثقلة بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري تعود اسنة 2019 وما قبلها.

تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

استنادا إلى المعطيات الواردة بالسجل الوطني للمؤسسات المحدث بالأمر عدد 780 لسنة 1994 والمؤرخ في 4 أفريل 1994، فإنّ المنطقة البلدية بالوسلاتية تحتوي في سنة 2019 على نسيجا مؤسساتيا يضم 1188 مؤسسة.

وقد لوحظ في هذا الصدد أنّ البلدية لم تضمّن بجدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور أعلاه كل المؤسسات الراجعة لها بالنظر والمدرجة بالسجل سالف الذكر، حيث اقتصر جدول مراقبة تحصيل المعلوم بعنوان سنة 2019 على 267 مؤسسة (مطالبة بدفع معلوم جملي لا يقل على مبلغ قدره 14 أ.د سنويا) أي ما يمثّل 22 % من المؤسسات الواردة بالسجل الوطني المنشور من قبل المعهد الوطني للإحصاء. كما لم تقم البلديّة بأيّة عمليّة تحيين سنة 2019.

ورغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، فقد تبيّن أنّه بالإضافة إلى عدم طلبها واستغلالها للقائمات الواردة على القباضة البلدية بالوسلاتية، والتي تبين تفاصيل كل عملية تحويل، ممّا حال دون إجراء المقارنة بين القيمة المضمّنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية للبلدية.

وتعهدت البلدية بأن يتم تدارك ذلك مستقبلا.

تحيين قائمات الخاضعين لمعلوم الإشهار

يقتضي الإعداد الجيد لتقديرات الموارد المتأتية من معلوم الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية والعلامات والستائر والعارضات واللافتات المثبتة أو المنزلة بالطريق العام على واجهات المحلات المعدة للتجارة والصناعة والمهن المختلفة وتنميتها وحسن متابعة استخلاصها ضرورة حرص مصالح الجباية بالبلدية على تجميع المعطيات اللازمة حول قائمة المؤسسات المنتصبة بالمجال الترابي للبلدية والتي تتولى وضع علامات إشهارية بواجهات محلاتها وتحيينها بصفة دورية، غير أنّ قائمة المحلات التي تم توظيف المعلوم المذكور في شأنها تتضمن مؤسسة وحيدة حيث لم يقع تحيينها منذ 2010. وتعهدت البلدية بأن يتم تدارك هذا الأمر لاحقا.

مداخيل الأملاك البلديّة العقاريّة

تتمثل الأملاك العقارية لبلدية الوسلاتية في 53 أرض بيضاء و121 محلا تجاريا و9 محلات مهنية ومستودع بلدي جميعها غير مسجلة لدى إدارة الملكية العقارية. ولوحظ في هذا الصدد أن دفتر الأملاك الخاصة ليس محين إذ لا يشمل 6 محلات تجارية تم جردها ضمن قائمة الأملاك البلدية المسوغة.

ودون اعتبار المداخيل الاستثنائية المتأتية من التفويت لأملاك بلدية المذكورة أعلاه، لوحظ تراجع في مداخيل الأملاك البلدية خلال سنة 2019 لتبلغ 42 أ.د مقابل 57 أ.د في سنة 2018 أيّ بمعدّل نمو سنوي سلبي نسبته 24 %.

وعلى صعيد آخر وبالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 15 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء بما يتلاءم والقيمة الكرائية العادلة وفق ما جاء بالفصول من 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبيّن من خلال فحص قائمة المحلات المسوغة التي هي على ملك البلدية أنّه لم يتم التنصيص على زيادة سنوية في معينات كراء 58 محلا تجاريا. كما لم تشهد قيمة معينات الكراء تعديلات منذ إبرامها إلى غاية 31 ديسمبر 2019 بالرغم من أنها تعتبر زهيدة علما وأنه بعضها يعود تاريخ ابرام عقود تسويغها إلى فترة الثمانينات. وقد بلغت جملة الدّيون المتخلّدة بذمة المتسوّغين المتلدّدين مبلغ 672 أ.د في موفّى سنة 2019 دون أن يتخذ في شأنهم أيّ إجراء لاستخلاص تلك المبالغ.

كما تملك بلدية الوسلاتية عقارا معدّ للسكن مشغول ولم تشهد معينات كرائه تعديلات منذ ابرامه إلى غاية 31 ديسمبر 2 بالرغم من أنها تعتبر زهيدة وتعود إلى فترة التسعينات.

وتملك البلدية عقارين معدين لنشاط مهني تستغلهما على وجه الكراء تخلد بذمة المتسوغين لها مبلغ 37 أ.د لم يتخذ في شأنها أيّ إجراء لاستخلاصهم.

مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

التصرف في الإيداعات والتأمينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية وتسويتها

تنصّ التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 2 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والتي تنصان على استحثاث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والضمانات والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية. إلاّ أنّه بالرجوع إلى القائمات المفصلة في المقابيض الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2019، تبيّن أنّ 4.051 أ.د بعنوان إيداعات مختلفة تعود إلى أكثر من سنتين ولم تتم تسويتها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى بند الضمانات، حيث تبيّن عدم تسوية مبالغ تعود إلى سنة 2017 وما قبلها بقيمة 79.235 أ.د .بالإضافة إلى بند مقابيض مستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص تعود إلى سنة 2018 وما قبلها بقيمة 1.266 أ.د.

لزمة المعاليم الواجبة داخل الأسواق أو المسالخ

تولت بلدية الوسلاتية بتاريخ 6 ديسمبر 2018 استلزام كل من سوق الدواب والانتصاب وسوق الجملة للخضر والغلال والمسلخ البلدي والسوق الأسبوعية بقصر لمسة للفترة الممتدة من 01 جانفي2019 الى غاية 31ديسمبر2021 بمبلغ جملي قدره 1.280 أ.د عن طريق طلب العروض المتبوع بتقييم "ظروف مغلقة وذلك بعد اجراء 3 طلبات عروض المتبوعة بمزايدة "البته" غير مثمرة. (عدم مشاركة عدد كاف من المشاركين لإجراء البتة).

وبخصوص تنظيم الاعلان عن المنافسة، لوحظ صدور الإعلانات المتعلقة باستلزام الأسواق البلدية خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2018 يدعو منشور وزير الداخلية عدد 10 لسنة 2013 إلى الشروع في إجراءات التبتيت في بداية شهر سبتمبر لفسح المجال أمام البلدية لإجراء البتة وإعادتها عند الاقتضاء في متسع من الوقت ولتوسيع قاعدة المشاركة في طلب العروض بهدف الحصول على أفضل الأثمان .

وخلافا لمقتضيات الفصل 4 من الأمر عدد 1753 لسنة 2010 المؤرخ في 19جويلية 2010 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات منح اللزمات الذي ينص على أن تمنح اللزمات بعد الدعوة إلى المنافسة عن طريق طلب عروض يتم الإعلان عنه ثلاثين يوما على الأقل قبل التاريخ الأقصى المحدد لقبول الترشحات، ولدليل العمل البلدي حول التصرف في الأسواق الذي نص على أجل عشرين يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لقبول الترشحات، اتسمت

آجال تقديم العروض بالضيق وعدم المعقولية، حيث لم تتجاوز في أحسن الحالات 13 يوما وحدّدت في بعض الحالات بأربعة(04) أيام. مما يضيّق من المنافسة نظرا لصعوبة إعداد بعض الوثائق المطلوبة كشهادة الإبراء.

وعلى خلاف ما ورد بكراسات الشروط المتعلقة باللزمات المذكورة والتي نصّت حصرًا على اعتماد صيغة الاشهار المتبوع بمزايدة "البتة"، تولّت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف[1] اعتماد صيغة طلب العروض المتبوع بتقييم "ظروف مغلقة" للمرة الأولى لمنح اللزمات (بعد إجراء 3 جلسات مزايدة غير مثمرة). وهو ما من شأنه أن يمُسَّ من مبدأ شفافيّة الإجراءات حيث يتعيّن اعتماد إجراءات واضحة ومفصلة وموضوعية خلال كل مرحلة من مراحل منح اللزمة وتعميمها على جميع المترشحين وذلك طبقا لأحكام الفصل 2 من الأمر عدد 1753 لسنة 2010 المشار اليه آنفا.

كما لم تقم اللجنة المذكورة بإقصاء مشارك ورد عرضه خارج الآجال على الرغم من وجوب اعتبار العروض الواردة خارج الآجال القانونية لاغية ولا يتعين فتحها. كما لم يتضمن تقرير فرز العروض المعلومات الخاصة بالعرض المذكور وخاصة تاريخ وصوله.

كما تبين بتقرير فرز العروض أن الأثمان المقدَّمة من قبل المترشحين أقل من الثمن الإفتتاحي المقترح وهو 446.700أ.د الأمر الذي كان يتعيّن معه إعلان طلب العروض غير مثمر وذلك لضمان مردودية مالية مرضية للزمات المذكورة أعلاه.

ورغم اعلان طلب عروض لاستلزام الأسواق الثلاث والمسلخ البلدي كل على حدة. الا أن لجنة التبتيت تولّت ترتيب العروض حسب المبلغ الجملي المقدم من قبل العارضين لاستلزام معاليم الأسواق والمسلخ المذكورين. وعليه تم إقصاء العارض عدد 03 بالرغم من تساوي عرضه المالي لاستلزام السوق الأسبوعية بقصر لمسة مع العارض رقم 01 صاحب أعلى عرض مالي إجمالي وهو من شأنه أن يحدّ من مبدأ الحياد وموضوعيّة معايير الاختيار عند منح اللزمات المذكورة. بالإضافة إلى ضمان تحقيق مداخيل مالية أكبر للبلدية.

ثانيا: انجاز النفقات

تقدير نفقات الميزانية

بلغت النسبة الجملية للنفقات المأمور بصرفها 183% من التقديرات المرسمة بميزانية البلدية توزعت في حدود 93 % بالنسبة إلى العنوان الأوّل 602 % بالنسبة إلى العنوان الثاني. ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى سوء تقدير النفقات المتعلّقة بالتنمية حيث تمّ تنقيح اعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة بمبلغ 967 أ.د في الميزانية في حين بلغت الاعتمادات المرسمة بهذا العنوان مبلغا قدره 112 أ.د.

وبالرغم من تسجيل البلدية لنسبة تغييرات بالزيادة، بخصوص الاستثمارات المباشرة، ((الاعتمادات النهائية المرسمة - الإعتمادات الأصلية المرسمة) /(الاعتمادات الأصلية المرسمة)) قدرها 763 %، إلّا أنّ نسبة استهلاك الاعتمادات المخصّصة لم تتجاوز 34%.

[1] وهي التي أسند لها الاختصاص اجراء البتات في مجال لزمة المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ وفق منشور وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد04 الصادر بتاريخ 09 أكتوبر2018 والمتعلق بتأطير الأحكام المتصلة بالنظام المالي للجماعات المحلية)

تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2019

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2019 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين وحسب الشروط المقرّرة لذلك المنصوص عليها ضمن آليات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وتضمّن البرنامج مشاريع جديدة رُصدت لها اعتمادات بقيمة 879 أ.د، وهي: مشروع تهيئة السوق اليومية للخضر بمبلغ 449 أ.د ومشروع صيانة الطرقات ببلدية الوسلاتية بقيمة 100 أ.د و300 أ.د لاقتناء شاحنة ضاغطة. علما وأنّ تمويل هذه المشاريع كان بمساعدات غير موظفة. وتّم خلال السنة المالية المعنية إعداد ملف طلب العروض بخصوص مشروع تهيئة السوق اليومية للخضر بينما تمّ تنفيذ المشاريع الأخرى بنسبة 100%. مع العلم أن مشروع تهيئة سوق الدواب المصادق عليه ضمن البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018 لا يزال بصدد التنفيذ (نسبة الإنجاز ناهزت 70% سنة2019).

عدم ختم المشاريع في الآجال القانونية

اتضح من خلال فحص بعض المشاريع التي أنجزت خلال الفترة 2017-2019 عدم القيام بإجراءات الختم النهائي لها بالرغم من مرور فترة طويلة على استلامها النهائي. وهو الشأن بالنسبة إلى مشروع تهيئة الوحدة الصناعية بطريق القيروان الوسلاتية بقيمة 343أ.د حيث تم الاستلام النهائي للمشروع بتاريخ 16 جانفي 2019 ولم يتم ختمه إلى موفى أفريل 2019.

ومن شان التأخير في الختم النهائي للصفقات أن يحول دون استغلال بقايا الاعتمادات المرصودة للمشاريع المنتهية بإعادة توظيفها وكذلك عدم وضع حد للالتزامات التعاقدية بين الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى مخاطر انقضاء الآجال القصوى لحجز الضمان النهائي في صورة إخلال صاحب الصفقة بواجباته التعاقدية.

أهم التوصيات

- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ استغلال القائمات التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحله في الآجال القانونية.
- ✓ مزيد العمل على ضبط الأملاك وجردها جردا دقيقا والعمل على حمايتها بجميع الطرق القانونية والقضائية المتاحة وعلى تحصيل أفضل العوائد المالية منها باستكمال مراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملاك غير المستغلة.
- ✓ تطهير قائمات بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص أو المثقلة خطأ.

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

ولاية القيروان

بلدية الوسلاتية

من السيد : رئيس بلدية الوسلاتية

إلى السيد رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات

بسوسة

الموضوع : حول تقرير الرقابة المالية على بلدية الوسلاتية (تصرف 2019)

تحيـــــــــــة وبعد ،

بناء على تقرير الرقابة الوارد على الإدارة (تصرف 2019) نتشرف بمد جنابكم بجملة من الملحوظات حول التقرير

I – تعبئة الموارد

إعداد جداول التحصيل :

حيث تضمن جدول تحصل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2019 عدد 2609 مسكنا ويبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ماقدره 2643 مسكنا وبالتالي فان قرابة 1.28 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية بالوسلاتية 34 مسكنا لم يتم تضمينها بجدول التحصيل وهذا راجع الى عدم توفر الموارد البشرية ذات كفاءة للقيام بعملية الإحصاء حيث التجأت البلدية الى تعيين عملة للقيام بعملية الإحصاء هذا ستعمل البلدية على تحيين جداول التحصيل كل سنة حتى نصل الى ترسيم كل العقارات المبنية بجدول التحصيل .

اما بخصوص تثقيل المعلوم على العقارات المبنية المستخلص عن طريق اذون وقتية فقد عملت البلدية على اعداد جدول تحصيل تكميلي سنة 2018 وتصلكم نسخة منه الا انه وخلال سنة 2019 قامت القباضة المالية بالوسلاتية على ادراج المبالغ المستخلصة بميزانية البلدية قبل ادراجها خارج الميزان وبعد ذلك تثقيلها على سبيل التسوية وقبل ان تصلها قائمة في الغرض هذا وتتعهد البلدية بالحرص مستقبلا على اعداد قائمات شهرية في المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية عن طريق اذون وقتية واحالتها الى امانة المال الجهوية لاتمام إجراءات التثقيل مع الإشارة وان الجدول التكميلي يتم اعداده بواسطة منظومة التصرف في موارد الميزانية حيث العمل على هذه المنظومة مازال

منقوصا خاصة من حيث تكوين الاعوان وكذلك ربط البلدية بالقباضة المالية حتى يتم ارسال وقبول المعلومات

توجيه الاعلامات ومواصلة إجراءات الاستخلاص

تعمل البلدية على متابعة تبليغ الاعلامات الى المطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية بالتنسيق مع السيد قابض المالية الا ان القباضة المالية لم تتوصل إلى توزيع كل الاعلامات ويعود ذلك الى النقص الحاصل في الأعوان لتوزيع الاعلامات المذكورة انفا وكذلك تبليغ سندات التنفيذ

اما بخصوص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المهنية وبعد توسع المنطقة البلدية لتشمل 11 عمادة ستعمل البلدية خلال سنة 2021 على إحصاء كل المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المهنية وسنمدكم بما يفيد تحيين جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور

تحيين قائمات الخاضعين لمعلوم الاشهار

تتعهد البلدية خلال السنة الجارية بإحصاء كل المؤسسات المتواجدة بالمجال الترابي للبلدية والتي تتولى وضع علامات اشهارية بواجهات محلاتها وسنمد الجناب بهذه القائمات والمبالغ الواجب استخلاصها وتثقيلها بالقباضة المالية ومتابعة استخلاصها .

مداخيل الأملاك البلدية

تتعهد البلدية بتحيين دفتر الأملاك وسنمدكم بالتحيين

اما بخصوص التفويت في قطع ارض بيضاء صالحة للبناء قد قامت البلدية قبل إجراء البتة العمومية بالإشهار بجريدة يومية والتعليق الإعلانات بالساحات العمومية على واجهة المحلات التجارية وقد حصلت البلدية على تقرير اختبار من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حددت بموجبه السعر الافتتاحي للبيع وتصلكم نسخة من تقرير اختبار .

كما قامت البلدية بتحيين معين الكراء لعدد 2عقود خلال سنة 2020 والحصول على حكم تحيين معين كراء محل ثالث وبصدد التلخيص حتى يتسنى لنا تبليغه للمتسوغ وابرام العقد وتصلكم صحبة هذا ملاحق العقود وستعمل البلدية على تحيين بقية العقود كما نشير للجناب وان العقود التي تتضمن زيادة واغلبها 10 % تم تثقيلها عند إبرامها لدى القباضة المالية ولكن القباضة المالية تغافلت على الزيادة المذكورة الى غاية سنة 2016 حيث تم تثقيل الزيادة مما أثقل كاهل المتسوغين دون سابق إعلام وتقدموا المتسوغين باعتراض للبلدية وتم ضبط هذه الزيادة وعرضها على انظار المجلس البلدي للتداول قصد طرحها (وتصلكم نسخة من مضمون مداولة) حيث صعب استخلاصها وتمت الموافقة عليها وعند إحالة الملف لأمانة المال الجهوية بالقيروان للطرح والتي بدورها احالت الملف للإدارة العامة للمحاسبة العمومية التي رفضت الملف وطالب المتسوغين بطرح المبالغ الزائدة حيث ان القباضة المالية لم تعلمهم بالزيادة السنوية وعليه تم إحالة الملف إلى وزارة الشؤون المحلية قصد ابداء الرأي لطرح المبالغ المذكورة مع الاشارة وان المتسوغين طالبوا بطرح مبالغ الزيادة حتى يتسنى لهم خلاص ما تخلد بذمتهم من ديون وبخصوص محل السكنى المذكور بالتقرير سنعمل على تحيين العقد على غرار بقية العقود الاخرى

التصرف في الايداعات والتامينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية وتسويتها

تم التنسيق مع القباضة المالية بالوسلاتية خلال سنة 2020 وتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية في بندي الايداعات المختلفة والضمانات وتسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية وتصلكم صحبة هذا قائمة في المبالغ الخارجة عن الميزانية حسب الجدول اسفله .

بيان الحسابات	2019	2020
ايداعات مختلفة	4.051.889	10.374.283
مقابيض مستخلصة قبل اعداد اذون استخلاص	1266.076.891	480.853.016
ضمانات	79.235.839	13.926.500

لزمة المعاليم الواجبة داخل الأسواق او المسالخ

حيث جاء بالتقرير وان البلدية تولت استلزام الأسواق البلدية من الفترة الممتدة من 01 جانفي 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2021 بمبلغ جملي قدره : 406 اد والحال ان البلدية قد استلزمت الأسواق المذكورة بمبلغ جملي قدره : 406 بالنسبة لسنة 2019 واما بالنسبة لسنتي 2020 و 2021 تتم الزيادة بنسبة 5 % عن كل سنة ليكون المبلغ الجملي بالنسبة للثلاث سنوات أي من سنة 2019 الى غلية 2021 مبلغا جمليا قدره : 1279.915.000وتصلكم صحبة هذا نسخة من العقود

اما بخصوص الى الدعوة للمنافسة وعدم احترام الاجال يعود ذلك الى عدم توفر الوقت الكافي لإعطاء مزيد من الوقت للإشهار وتتعهد البلدية مستقبلا بإجراء البتات في متسع من الوقت حتى نتمكن من إيجاد الوقت الكافي للدعوة الى المنافسة عن طريق طلب عروض في صورة لم تثمر البتة بالاشهار والمزاد العلني .

اما بخصوص إقصاء مشارك ورد عرضه خارج الآجال عند فتح الظروف طلبت اللجنة من كل المشاركين السماح بقبول العرض الوارد بعد الأجال ولم يمتنعوا على ذلك وعليه تم قبول العرض مع الإشارة وانه وصل في اليوم المحدد لأخر اجل لقبول العروض ولكن بعد التوقيت المحدد بالساعة العاشرة صباحا ونظرا لضيق الوقت لم تتمكن البلدية من إعلان طلب عروض غير متبوع بمزايدة للمرة الثانية قصد استلزام الأسواق البلدية كما ان لجنة التبتيت ارتأت إلى ترتيب العروض حسب المبلغ الجملي المقدم من العارضين وذلك لضمان أكثر مشاركين .

II - انجاز النفقات

- تقدير نفقات الميزانية

بالنسبة للنفقات المامور بصرفها قد بلغت 90.86 % من التقديرات المرسمة بالعنوان الأول من ميزانية البلدية وبلغت 39.69 % بالنسبة للعنوان الثاني ويعود ذلك التأخير في الدراسات بإشراف الإدارة

الجهوية للتجهيز (تاخير في تكليف مكاتب دراسات بالنسبة للبناءات المدنية) الشئ الذي حال دون استهلاك الاعتمادات بالنسبة لمشروع تهيئة سوق الدواب وكذلك مشروع تهيئة سوق الخضر والغلال بالوسلاتية كما نشير الى الجناب وانه في بداية سنة 2019 وعند اعداد الميزانية لم يتم ترسيم المشاريع وتم ترسيمها خلال السنة بالميزانية عند تحويل الاعتمادات الغير موظفة لفائدة البلدية .

- تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2019

اما بخصوص تهيئة سوق الدواب بالوسلاتية المصادق عليه ضمن البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018 قد تم القبول الوقتي للمشروع في انتظار أخر كشف حساب من طرف المقاول لإتمام إجراءات الخلاص وهذا التأخير ناجم عن المقاول حيث وقفت الأشغال العديد من المرات وقد قامت البلدية بالتنبيه على المقاول العديد من المرات بواسطة عدل تنفيذ لاستئناف الأشغال .

- حول ختم المشاريع

أتشرف باعلام الجناب وان البلدية حريصة على انجاز وختم المشاريع في الاجال المحددة لها وبخصوص مشروع تهيئة الوحدة الصناعية بطريق القيروان الوسلاتية تم القبول النهائي يوم 16 جانفي 2019 وتم الختم موفى افريل 2019 وسبب التاخير يتمثل في تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2019 موفى شهر فيفري 2019 التعلق بتوزيع المال الاحتياطي الذي تم عرضه على انظار المجلس خلال الدورة العادية لسنة 2019 وبعد ذلك تم احالتها الى سلطة الاشراف للمصادقة على التنقيح هذا ونتعهد مستقبلا على ختم المشاريع في اجالها .

الوسلاتية في : 28 جانفي 2021

رئيـــــــس البلدية

كريم ملايكي